الولايات المتحدة تستثني مؤقتاً بعض الدول من عقوبات استيراد النفط الإيراني

الكويت والإمارات انتجتا نحو 2.8 و 3.0 مليون برميل يومياً في سبتمبر

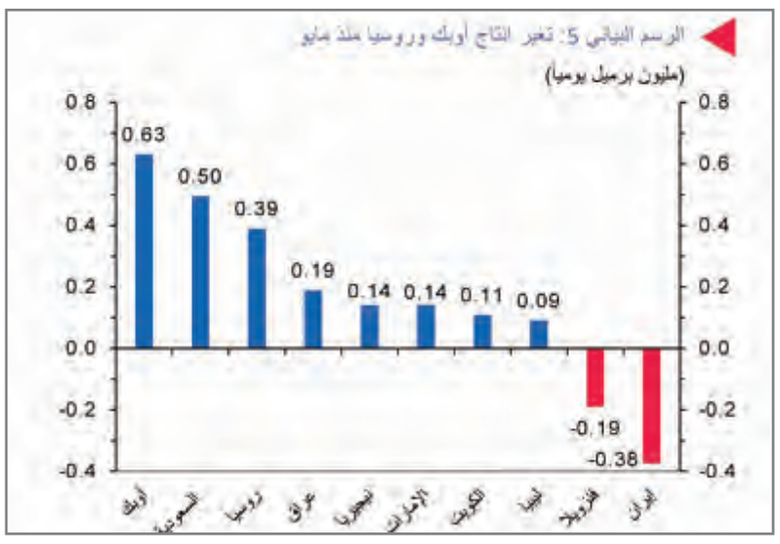

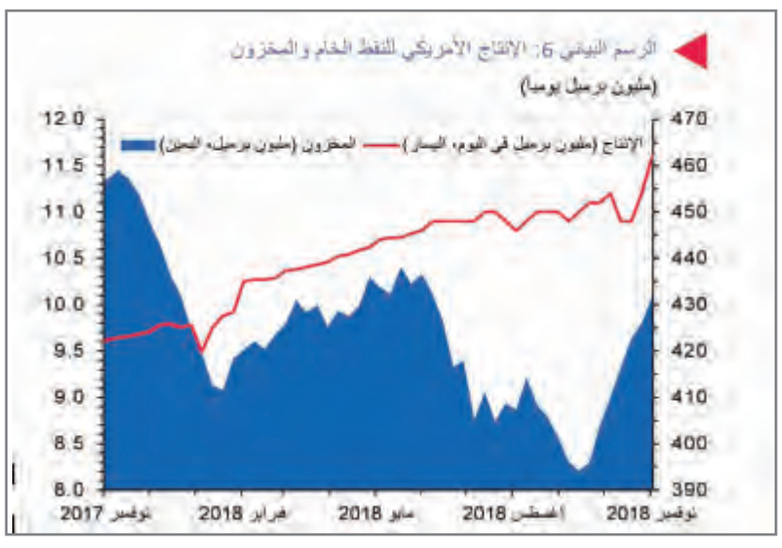

◆ منظمة الأوبك تزيد الإنتاج لتعويض خسائر الإمدادات الإيرانية

◆ مخاوف من زيادة الإمدادات مع كسر الخام الأميركي مستوياته التاريخية

◆ تراجع الصادرات الإيرانية بواقع 37بالمئة إلى 1.6 مليون برميل يومياً

قال تقرير البنك الوطني الصادر أمس الثلاثاء أنه على الرغم من ارتفاع أسعار النفط في بداية شهر أكتوبر إلى أعلى مستوياتها في أربعة أعوام، إلا انها مالبثت أن تراجعت بحوالي 18% إلى ان بلغت حوالي 70 دولار للبرميل لمزيج برنت و60 دولار للبرميل لمزيج غرب تكساس المتوسط مع تحول الاتجاه القوي للسوق إلى نزعة تراجعية على خلفية انحسار المخاوف المتعلقة بقلة الإنتاج بسبب العقوبات الامريكية المفروضة على ايران وبالإضافة إلى ارتفاع انتاج النفط الأمريكي إلى مستويات قياسية وضعف الآفاق المستقبلية للاقتصاد العالمي والطلب على النفط. وكان قرار إدارة الرئيس ترامب باستثناء ثماني دول من أكبر مستوردي النفط الإيراني بما في ذلك الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية من اكبر العوامل المساهمة في تراجع الأسعار. كما تأثرت الأسعار ايضاً بموجة البيع التي سادت معظم أسواق الأسهم الرئيسية.

وعلى صعيد أسواق العقود الآجلة، خفضت صناديق التحوط رهانها على ارتفاع أسعار النفط، فيما يمثل الفارق ما بين توقع ارتفاع الأسعار («الشراء») وانخفاض الأسعار («البيع»)، للأسبوع السادس على التوالي، إلى 260،048 من العقود المستقبلية والخيارات، وفقا للبيانات الصادرة عن البورصة الدولية للعقود المستقبلية ICE، فيما يعد أدنى المستويات منذ يوليو 2017، الأمر الذي يشير إلى زيادة التوجه السلبي للنظرة المستقبلية لأسعار النفط لدى المستثمرين.

ويبدو أن الانخفاض الحاد في أسعار مزيج غرب تكساس المتوسط بأكثر من 19% وبلوغه أدنى مستوى له منذ شهر مارس، قد دفع الأوبك إلى النظر في خيار خفض الإنتاج في العام 2019، فيما يعد تحولاً كاملاً عن مسارها الحالي.

ويشكل ذلك وضعا بعيداً كل البعد عن وضع السوق في الفترة التي سبقت وصول أسعار النفط إلى ذروة ارتفاعها عند 86 دولار في أوائل أكتوبر. حيث أنهت تلك الزيادة اتجاها امتد على مدار شهرين ارتفعت خلاله الأسعار على خلفية مخاوف من نقص الإمدادات العالمية بسبب فرض العقوبات الأمريكية على إيران وانخفاض انتاج فنزويلا.

وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك شكوك حول قدرة السعودية والأوبك على الاستفادة من الطاقة الإنتاجية الفائضة لتعويض تلك الخسائر، كما يتضح من تباطؤ رفع إنتاج الأوبك وحلفائها بعد أن أشارت في أواخر يونيو إلى أنها ستضخ 1 مليون برميل اضافي يومياً على مدى الأشهر القادمة للحفاظ على استقرار امدادات السوق. وأدى تباطؤ وتيرة زيادة الامدادات بالإضافة إلى ارتفاع سعر مزيج برنت إلى ذروته إلى إثارة غضب الرئيس ترامب، مما دفعه إلى اتهام الأوبك بانها «تنهب باقي دول العالم».

العقوبات الإيرانية

في الخامس من نوفمبر الجاري تم تطبيق العقوبات الأمريكية على إيران بشكل كامل. وبالإجمال تم استهداف حوالي سبعمائة كيان إيراني، بما في ذلك الأفراد والمصارف والشركات، في قطاعي الطاقة والشحن بالإضافة إلى القطاع المالي.

ومن الآن فصاعداً، سيتم منع الدول والكيانات الأجنبية التي تشتري النفط الإيراني أو تتعامل مع البنك المركزي الايراني دون الحصول على إعفاء أمريكي من القيام بالأعمال التجارية باستخدام النظام المالي الأمريكي – وهي عقوبة أرغمت أكبر عملاء النفط الإيراني على التراجع عن صفقات الشراء ودفعت بعض الشركات مثل شركة توتال الفرنسية إلى الانسحاب من مشروع تطوير مشروع الغاز الطبيعي الذي يقدر بحوالي 4.8 مليار دولار. كما أعلنت جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك المعروفة اختصاراً بنظام سويفت SWIFT، بأنه سيتم وقف تعاملات العديد من البنوك الايرانية مع المنصة.

إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، وفي خطوة مفاجئة عشية إعادة فرض العقوبات، أعلنت إدارة ترامب عن منح إعفاءات مؤقتة لثماني من أكبر عملاء إيران للنفط الخام بما في ذلك الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان – ولكن ليس الاتحاد الأوروبي ككيان واحد – لمنح تلك الدول وقت كاف لخفض وارداتها بالكامل، وهو هدف الإدارة المُعلن. ويواصل الاتحاد الأوروبي من جانبه، التمسك بالأمل في أن تتحقق خططه الخاصة بإيجاد وسائل بديلة لمساعدة إيران على تجاوز النظام المالي الأمريكي ومواصلة التصدير إلى أوروبا وآسيا.

ويعكس تراجع الموقف الأمريكي تجاه إيران قلق إدارة ترامب بشأن ارتفاع أسعار النفط وتأثير ذلك على المستهلك الأمريكي قبل وبعد الانتخابات النصفية الأمريكية. إلا أن الأسواق اتخذت هذا الإجراء كإشارة إلى أن الخسارة المتوقعة للإنتاج الإيراني قد لا تكون شديدة لدرجة إحداث نقص في الاسواق.

ومن المؤكد أن صادرات النفط الإيراني تواصل تراجعها، حيث تشير أحدث البيانات إلى أن صادرات النفط الخام بلغت 1.6 مليون برميل يومياً في أكتوبر، متراجعاً بواقع 926 ألف برميل يومياً، أو 37% مقابل مستوى ذروة صادرات البلاد البالغ 2.4 مليون برميل يومياً في أبريل، أي قبل شهر من إعلان الولايات المتحدة عن عزمها إعادة فرض العقوبات. وعلى الرغم من أن وتيرة التراجع خفت حدتها خلال الشهرين الماضيين – وربما يستمر هذا الوضع الآن بعد صدور بعض الإعفاءات – إلا أن التوقعات تشير إلى أن صادرات النفط الإيراني ستواصل تراجعها على الأرجح خلال الأشهر القليلة المقبلة إلى مستويات حقبة العقوبات السابقة لتتراوح ما بين 1–1،2 مليون برميل يومياً.

منظمة الأوبك

وبموازاة ذلك رفعت منظمة الأوبك إنتاجها مؤخراً لتعويض الخسائر الإيرانية والفنزويلية. وبلغ إنتاج المجموعة من النفط الخام 32.7 مليون برميل يومياً في سبتمبر، بزيادة قدرها 630 ألف برميل يومياً مقارنة بمستويات شهر مايو. وإضافة إلى زيادة الإنتاج في روسيا بمقدار 390 ألف برميل يومياً خلال نفس الفترة، فإن منظمة الأوبك وحلفائها ليسوا بعيدين عن وعودهم في أواخر يونيو برفع الإنتاج إلى 1 مليون برميل يومياً. من جانبها، قامت السعودية بزيادة الإنتاج في سبتمبر بواقع 500 ألف برميل يومياً إلى 10.5 مليون برميل يومياً، فيما يقارب أعلى مستوياتها على الإطلاق البالغ 10.67 مليون برميل يومياً في نوفمبر 2016.

وأنتجت الكويت والإمارات حوالي 2.8 و 3.0 مليون برميل يومياً في سبتمبر على التوالي وفقاً لمصادر الأوبك الثانوية، بما يرفع مستويات الزيادة التدريجية من مايو إلى 110 ألف برميل يومياً و 140ألف برميل يومياً. وعلق وزير الطاقة السعودي خالد الفالح مؤخراً بأن الأوبك «تنتج بقدر ما تستطيع» حيث تتوقع السعودية انتاج 11 مليون برميل يومياً أو أكثر خلال الأشهر المقبلة. وتشير كافة المؤشرات إلى أن منتجي النفط ذوي القدرة الإنتاجية الاحتياطية – السعودية والعراق والكويت والإمارات بالإضافة إلى روسيا من خارج منظمة الأوبك – يعتزمون زيادة الإمدادات على المدى القصير.

في حين أن تراجع الإنتاج الاحتياطي للسعودية والأوبك – الذي يقدر بحوالي 2% من الطلب العالمي، ويعد منخفضا وفقاً للمعايير التاريخية – من شأنه أن يدق ناقوس الخطر في الأسواق، إلا انه على ما يبدو فان التركيز قد تحول إلى مخاطر زيادة المعروض النفطي في الأسواق.

زيادة المخزون

تم مؤخراً بث هذه المخاوف من قبل كلا من وزير الطاقة السعودي ورئيس منظمة الأوبك، وألمح كلاهما إلى زيادة الإنتاج بقيادة النفط الصخري في الولايات المتحدة وارتفاع مخزونات الخام الأمريكية وسط تباطؤ نمو الطلب العالمي.

وفي الولايات المتحدة، سجل إنتاج النفط الخام رقما قياسيا جديداً في الآونة الأخيرة، حيث بلغ 11.6 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 2 نوفمبر، وفقا للبيانات الأسبوعية الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. حيث تجاوز إنتاج الولايات المتحدة للنفط الخام كل من روسيا والسعودية لتصبح بذلك أكبر منتج في العالم، حيث ارتفع إلى مستويات قياسية وبمقدار 1.8 مليون برميل يومياً أو 19% في العام 2018 حتى الآن. كما سجلت مخزونات الخام الأمريكية ارتفاعًا للأسبوع السابع على التوالي، لتصل إلى 431.8 مليون برميل.

تسجيل فائض فعلي في امدادات سوق النفط، مع ضعف نمو الطلب على النفط على خلفية تباطؤ الاقتصاد العالمي

ووفقًا لوكالة الطاقة الدولية، تجاوز العرض مستويات الطلب على النفط في كل ربع من العام الحالي، مع وجود زيادة ملحوظة في المخزون خلال الربعين الثاني والثالث من العام. ويبدو أن المخاوف من زيادة المعروض السعودي تستند إلى بعض الحقائق.

وعلاوة على ذلك، وباتباع مسار العرض الحالي، من غير المرجح أن يشهد الوضع أي تحسن في العام 2019. فتوقعات نمو الطلب على النفط لهذا العام لم يتم خفضها فحسب بواقع 130 ألف برميل يوميا لتصل إلى 1.3 برميل يوميا، بل قامت وكالة الطاقة الدولية أيضاً بتخفيض توقعاتها للعام 2019 بواقع 200 ألف برميل يومياً إلى 1.4 برميل يوميا.

واستشهدت الوكالة بمزيج من ارتفاع أسعار النفط، وتعديل البيانات المتعلقة بالصين، وضعف نمو الاقتصاد العالمي، وفقاً لتوقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي.

وكان ارتفاع أسعار النفط إلى جانب انخفاض كبير في قيمة العملات في الأسواق الناشئة، بسبب ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية وتدفق رؤوس الأموال إلى أسواق آمنة، ضمن المخاطر التي عرضها صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر الماضي. ووفقاً للتقرير، أدت تلك العوامل إلى زيادة التكلفة المحلية للمنتجات النفطية في العديد من الأسواق الناشئة. ففي الهند على سبيل المثال، والتي شهدت تراجع عملتها بنحو 15% هذا العام مقابل الدولار، اضطرت السلطات إلى خفض أسعار البنزين والديزل المحلية في أوائل أكتوبر لتخفيف حدة تأثير هذا الوضع على المواطنين.

و حتى في الولايات المتحدة، بدأ ارتفاع الأسعار في محطات البنزين في التأثير على طلب المستهلكين. حيث تبلغ حصة البنزين من إجمالي الطلب الأمريكي على النفط 44%، إلا أنه وفقًا للأرقام الأسبوعية لشهري أغسطس وسبتمبر، فإن الطلب على البنزين آخذ في التقلص.

ويخيم على التوقعات المستقبلية للسنة المقبلة، بالإضافة إلى تشديد السياسة النقدية الأمريكية، احتمال تزايد الخلاف التجاري بين الولايات المتحدة والصين. ومن الطبيعي أن يتأثر الطلب على النفط في حالة زيادة التعريفات الجمركية بما يؤدي إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي. وقد خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصادي العالمي لعامي 2018 و 2019 بنسبة 0.2 نقطة مئوية إلى 3.7% بما يعكس جزئياً تلك المخاطر السلبية.

إلى أين تتجه أسعار النفط الان؟

يبدو أن ميزان المخاطر يميل نحو التراجع فيما يتعلق بأسعار النفط، حيث يبدو أن الأسواق تولي اهتماماً أكبر لزيادة إنتاج الأوبك والنفط الخام الأمريكي، وارتفاع المخزونات وضعف التوقعات المستقبلية للنمو الاقتصادي أكثر من اهتمامها بنقص الامدادات النفطية من جراء العقوبات الإيرانية وتراجع الإنتاج الفنزويلي. وبلغت أسعار العقود الآجلة لتسليم مزيج خام برنت أقل من أسعار التسليم الفوري أو العقود الفورية. وتُشير هذه الحالة المعروفة باسم التحول في اتجاه الأسعار المستقبلية أو ما يطلق عليه مصطلح backwardation إلى توقع المتداولين تخمة الأسواق بإمدادات وفيرة.

وبطبيعة الحال إذا كانت منظمة الأوبك وحلفائها في طريقهم إلى عكس توجهاتهم في العام 2019 بأن يقوموا بتخفيض الإنتاج بدلاً من زيادته، فمن الممكن أن يطرأ على المشهد تحولاً جذرياً. وبالإجمالً، الأمر الوحيد المؤكد في هذا السوق قد يكون المزيد من التقلب.

دعا الجهات المعنية لتفعيل قرارات لجنة عملاء «تيماس»

د. الشمري: الشركات العقارية الكويتية مهيأة للشراكة بمشاريع «كويت 2035

د . الشمري خلال مناقشة جدول الاعمال

دعا ممثل عملاء لجنة تيماس «لاستراد حقوق المستثمرين» د. فارس الشمري جميع الجهات المعنية والمنوطة بتنفيذ القوانيين إلي مساندة مفوضي اللجنة لاستعادة حقوق المستثمرين والعملاء مبينا أن اللجنة انتهت خلال اجتماعاتها الاسبوعية الدورية إلي اختيار اعضاء لجنة إقرار التنازل لشركة تيماس العقارية تمهيدا لمخاطبة الجهات المعنية باستراد اموال العملاء بأسرع وقت ممكن.

وأضاف الشمري في بيان صحفي أن التطورات التي شهدتها المناقشات خلال الاجتماع الاخير تهدف إلي توزيع مهام اعضاء اللجنة كل حسب تخصصه لمتابعة المستجدات في ملف حقوق العملاء وصولا إلي ايجاد الألية المناسبة لتحقيق الأهداف المنشودة بما يتناسب وضوابط وأحكام القانون الدولي .

وأشار إلي أن اللجنة ،اوكلت في اجتماعات سابقة مهام كل شخص لمواجهة الاجراءات المستقبلية ، ومناقشة صياغة إقرار التنازل حسب القانون الدولي المعتمد واجراءاته المطلوبة .

وأوضح الشمري أن الشركات العقارية الكويتية قادرة علي الاستثمار في حال وجدت فرص وخيارات جيدة من خلال الشراكة مع القطاع العام متمنيأن يتم طرح المشاريع امام الشركات المحلية لتقوم بدورها في تنمية مشاريع كويت جديدة في إطار رؤية 2035 كما وأن المواطن الكويتي لديه الرغبة للمساهمة في الشركات التي ستطرح ضمن خطة الدولة لمشاريع الشراكة عبر الاكتتاب العام

وتابع إن تعزيز سمعة الشركات الكويتية باباستثمارات واستقطاب المواطنين للمساهمة بها إنما يعكس قدرة المجتمع الايجابية في بناء اقتصاد الكويت الحديثة والتي يحرص أبناء الكويت إلي التكاتف والتعاون لتحقيق تلك الأهداف التي تخدم الأجيال القادمة .

وطرح منسق اللجنة الدكتور فارس الشمري خلال الاجتماع الاخير مجموعة من المقترحات التي حظيت بموافقة وإجماع من المشاركين والاعضاء كونها تهدف إلي تأمين وحماية اموال العملاء من خلال مناقشة متخذي القرار بما تم الاتفاق عليه بين ممثلي عملاء تيماس لتحريك المياه الراكدة.

وكانت اللجنة تطرقت في اجتماعات سابقة إلي المبالغ التي تم صرفها منذ أزمة شركة تيماس والتي تقدر بحوال 11مليون دينار ويتبقي نحو 61 مليون تعادل استحقاقات مبالغ العملاء جميعاً والتي تخص نحو الف عميل وتواصل اللجنة رصد وتسجيل العملاء سواءا كانو مساهمين او مستثمرين وحصر المبالغ وفقا لحصة كل فرد منهم تمهيدا لمعرفة نصيب كل فرد.

وقد قطعت اللجنة شوطا كبيرا في وضع الآلية التي يمكن من خلالها استرجاع الأموال أو العقارات، بالدفوع القانونية التي تخدم متطلبات المساهمين وفقا للاتفاقيات المبرمة فيما بينهم، والتي تتضمن جمع أكبر نسبة ممكنة من المستثمرين بالشركة.

واختتم الشمري قائلا : ان اللجنة تحرص على حماية حقوق المستثمرين ، متمنيا أن تتفهم الجهات الحكومية متطلبات المواطنين والشركات وفتح المجال للجميع لدعم الاقتصاد وتنمية المشاريع بما يدعم في الوقت ذاته تحقيق العائدات علي رأس المال .

صرخوه : قوة إستراتيجيتنا تتجلى في توازن أدائنا على مر السنوات

كامكو تحقق 1.05 مليون دينار صافي ارباح

أعلنت شركة كامكو للاستثمار، ، عن نتائجها المالية للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018. حيث سجلت الشركة صافي ربح للمساهمين وقدره1.05 مليون دينار ، بنمو بلغت نسبته6%مقارنة مع 997 الف دينار كويتي حققتها الشركة خلال نفس الفترة من العام الماضي، بربحية سهم بلغت 4.45فلسا للسهم الواحد، مقارنة بـ4.20فلسا للسهم تحققت في عام 2017.

وارتفع إجمالي إيرادات الشركة بنسبة 12% ليبلغ8.6مليون دينار كويتي تقريباً مقارنة بـ 7.7 مليون دينار كويتي تقريباً لنفس الفترة من عام 2017. وحققت الشركة نمواً في إيرادات الرسوم من الأنشطة التشغيلية بنسبة 34% حيث ارتفعت من 4.57 مليون دينار كويتي تقريباً في التسعة الأشهر الأولى من 2017، إلى 6.12مليون دينار تقريباً في العام 2018.

ومن جهته، قال الرئيس التنفيذي في شركة كامكو فيصل صرخوه، «يعزى النمو في البيانات المالية المجمعة للشركة خلال التسعة أشهر المنقضية من العام، إلى نجاح تنفيذ استراتيجية كامكو للنمو والتوسع على مستوى الكويت والمنطقة،فيما تحتفظ الشركة حالياً بقاعدة سيولة قوية وهيكل مالي متين يساعداها على تعزيز تكاملية نموذج أعمال الشركة الحالي، ويمنح مستثمريها النمو في النتائج المرجوة ويخدم مصالح العملاء والمساهمين الكرام.».

وأكد صرخوه ان قوة استراتيجيتنا ونموذج اعمالنا التشغيلية تتجلى في توازن أدائنا على مر السنوات، ورؤيتنا المستقبلية التي تتسم بالتفاؤل الحذر، وبثقة أكبر في جدوى المسار الذي اتخذته الشركة، سنسعى جاهدين نحو اقتناص المزيد من الفرص وتقديم مجموعة أكبر من المنتجات التي ستمكننا من المضي بقوة أكبر نحو الريادة.

فيصل صرخوه

وعلى صعيد تطور الاعمال، أوضح صرخوه، «خلال الربع الثالث من العام،نجحت كامكو في إصدار سندات لصالحها بقيمة 40 مليون دينار كويتي حيث قامت الشركة بدور المدير الرئيسي للإصدار ووكيل الاكتتاب جنباً الى جنب مع بنك الخليج. وبالفعل تم تغطية الصفقة في زمن قياسي لم يتخطى الـ3 أيام،لتحقق بذلك رقماً قياسياً لأقصر فترة اكتتاب لسند مقوم بالدينار الكويتي في تاريخ السوق المحلي. كما اتمت بنجاح صفقة الاستحواذ على حصة الأغلبية بنسبة 69.528% في شركة بيت الاستثمار العالمي «جلوبل»، والتي تم تصنيفها كواحدة من أكبر 5 صفقات استحواذ على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في نهاية الربع الثالث من عام 2018».

ومن ناحية اخرى، عملت الشركة على تدعيم عدد المحافظ الاستثمارية المدارة،فيما واصلت توفير حلول بديلة للاستثمار، بالإضافة إلى تقديم منتجات جديدة، لمساعدة عملائها على تحقيق أهدافهم الاستثمارية الفريدة، وستواصل الشركة تعزيز استثماراتها، رغم التحديات المتتابعة التي تواجه أسواق المال، بهدف تعزيز عروض منتجاتنا».

علاً صعاًد اداء الأسواق، استمر اهتمام المستثمرين بأسواق دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثالث من العام 2018، لا سيما في ظل التحسن الأخير في أسواق المالمثل المملكة العربية السعودية والكويت. حيث سجل المؤشر الإقليمي الإجمالي نمواً مضاعفاً خلال الفترة المنقضية من عام 2018، وذلك بفضل جاذبية الأسهم في مختلف الأسواق. هذا، وقد ساهم إرتفاع أسعار النفط إلاً أعلى مستوى له منذ أربع سنوات، في تحسين حاًومات المنطقة ميزانياتها العمومية مما ينعكس على تحقيق النمو الاقتصادي المستقبلي. إضافة إلى ذلك، فإن دعم الحكومة للقطاع الخاص والجهود المبذولة لتنمية الاقتصاد غير النفطي يبشر بالخير لربحية الشركات التي ظلت متفائلة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام. هذا، إلى جانب قوة القطاع المصرفي الإقليمي، والذي يوفر بيئة مواتية لنمو متسارع على المدى القريب.